مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies) ج وهران2/ المجلد 10 ع 01 / 16 /01/ 2021
ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

دور التخطيط الحضري في حماية البيئة
دراسة حالة أدوات التعمير لبلدية بئر العاتر ولاية تبسة/الجزائر

The role of Urban Planning in Protecting the Environment, Case Study: Urbanism Tools of the Commune of Bir El Ater Tebessa Province. Algeria

عيسى قريب، أستاذ محاضر (aissa.grib@univ-tebessa.dz)	عمران	كلية العلوم والتكنولوجيا/ جامعة العربي التبسي، تبسة/ الجزائر

DOI : 10.46315/1714-010-001-019

الإرسال: 2020/05/26 **القبول**: 2020/06/08 **النشر**: 2021/01/16

ملخص:

يتطرّق البحث لإشكالية حماية البيئة في الجزائر؛ ويهدف للإجابة عن مدى مساهمة أدوات التعمير المطبّقة في هذا الموضوع. أعِدَّ البحث في مرحلة أولى وفق مقاربة تحليليّة تناولت دراسة نظرية موجزة لعناصر الموضوع، وفي مرحلة ثانية سِيق البحث لدراسة حالة مدينة بئر العاتر من خلال البحث الميداني عن دور مخططات التعمير في حماية البيئة .

وقد خلُصَ البحث لمحدودية دور مخططات التعمير في حماية البيئة، واقتصارها على وضع اللوائح والإرشادات المتعلقة بسلامة السكان، وعلى ضوء هذه النتائج قدّمت بعض التوصيات لاستحداث الآليات المناسبة لحماية البيئة وتحديدها كأولوية في سياق التخطيط الحضري.

الكلمات المفتاحية: حماية البيئة، التخطيط الحضري، أدوات التعمير، المخطط التوجيهي، بئر العاتر.

Abstract:

The research addresses the problem of environmental protection in Algeria; It aims to answer the extent to which the urbanism tools applied in this subject.

The research was prepared in a first stage according to an analytical approach that dealt with a brief theoretical study of the elements of the subject, and in a second stage the research was carried out to study the case of the city of Bir El-Ater through field research on the role of urbanism plans in protecting the environment.

The research concluded that the role of urbanism plans in protecting the environment is limited, and that it is limited to the development of regulations and guidelines related to population safety. In the light of these results, some recommendations were made to develop appropriate mechanisms to protect the environment and define them as a priority in the context of urban planning.

Keywords : Environmental Protection, Urban Planning, Urbanism Tools, Master plan, Bir El-Ater.

مقدمة:

يعتبر موضوع حماية البيئة من المواضيع الهامة والحساسة التي توليها الأوساط الدولية اهتماما متزايدا، بسبب مخاوف من التلوث والتغيرات المناخية التي يتعرض لها كوكب الأرض، ويتجلّى هذا الاهتمام من خلال تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات الدولية. وقد ارتبط مفهوم حماية البيئة بالتنمية منذ مؤتمر ريو ديجانيرو المنعقد سنة 1992 بالبرازيل إزاء ما تخلّفه عمليات التنمية من أضرار على الموارد الطبيعية وأخطار تهدّد صحة وسلامة السكان، وباعتبار أن معظم انعكاسات وعمليات التلوث البيئي تحدث في المجالات الحضرية لأسباب مختلفة؛ منها النمو الديمغرافي الذي يزيد في حاجة السكان لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية والذي ينجرّ عنه أيضا استهلاكا مفرطا للموارد الطبيعية، وكذلك منها توطّن مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية بالمدن وضواحيها على شكل مناطق صناعية كبرى ومراكز لتخزين السلع والبضائع، حيث أشارت بعض الدراسات أن "قطاع التصنيع يساهم لوحده في ¾ من التلوث الإجمالي للبيئة" (كردون، ع، 2001، 76)، هذه الأسباب وغيرها جعلت الأوساط الحضرية عرضة للتلوث وللأخطار المختلفة التي تهدّد حياة السكان. وللحدّ من هذه المخاوف تأخذ الدول على عاتقها مسؤولية حماية البيئة لكسب الرهان من مختلف أشكال التلوث، بتسخير الوسائل الضرورية واستحداث الآليات التقنية لمواكبة التطورات الاقتصادية وتحسين رفاهية عيش السكان بما يضمن أعلى درجة لحماية البيئة.

في هذا السياق تسعى الجزائر لبلوغ الأهداف المنتظرة من التنمية والحدّ من التلوث البيئي، في سياق تنسجم فيه أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع منظومة التخطيط الحضري التي واكبتها الجزائر منذ الاستقلال، من خلال وضع الأطر التشريعية واستحداث الآليات التخطيطية الرامية لتهيئة المجالات الحضرية والتسيير الأمثل للتجمعات السكانية على مختلف أحجامها.

1. إشكالية البحث وأهدافه:

تتمثل إشكالية البحث في دراسة المخاطر البيئية التي تهدّد مدينة بئر العاتر بولاية تبسة، كحالة دراسية لمختلف التجمعات السكانية التي تعاني من مشاكل بيئية؛ بالبحث عن الدور والمهام المنوطة بمنظومة التخطيط الحضري وتقييم مساهمتها الفعلية حيال هذه المسألة، وفي هذا الإطار تطرح التساؤلات التالية:

- ما مدى مساهمة منظومة التخطيط الحضري في حماية البيئة ؟
- ما الدور الحقيقي لأدوات التعمير ومدى نجاعتها في معالجة مختلف المخاطر التي تهدّد البيئة؟

كفرضيات لهذه الأسئلة؛ وباعتبار أن منظومة التخطيط الحضري تُعَدُّ مرجعا أساسيا للتسيير المجالي والحضري للمدن، فهي تضمن برمجة عمرانية تتماشى مع الزيادة السكانية بتخصيص الأوعية العقارية اللازمة دون الاهتمام بالجوانب البيئية، وفي نفس الاتجاه تفتقر أدوات التعمير للمضمون التقني الذي من شأنه توفير تخطيط ايكولوجي للأحياء السكنية المستقبلية ومعالجة النقائص المسجلة على مستوى الأحياء الموجودة.

2. منهجية البحث:

أُعِدَّ البحث على مرحلتين أساسيتين؛ اعتمد في المرحلة الأولى على المنهج التحليلي الوصفي للدراسة النظرية، أين تم التطرق لبعض مفاهيم البيئة وتحليل آليات وأبعاد التخطيط الحضري والتشريع البيئي الذي انتهجته الجزائر، وإبراز علاقة ذلك بحماية البيئة خاصة بعد سنة 1990 على اعتبار أن القوانين الصادرة بعد هذه السنة لازالت سارية المفعول. وفي المرحلة الثانية اعتمد البحث على العمل الميداني والاستقصاء لدى الفاعلين من خلال دراسة حالة ميدانية تتمثل في أدوات التعمير لبلدية بئر العاتر، وتتضمن تحليل وثائق المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي المطبّقة، واستظهار مختلف التوصيات المنبثقة عنها في مسألة حماية البيئة، مما مكّن من استخلاص بعض النتائج التي على ضوئها صيغت توصيات لمعالجة الإشكالية.

3. مفهوم البيئة:

أشار ت عدة دراسات لمفهوم البيئة ولأنواعها، وفي هذا السياق ذكر أحد الباحثين أن: "البيئة مصطلح معاصر لم يظهر إلا مع ظهور الفكر البيئي الذي هو وليد العصر الحديث" (أبو العلا، 2009)، ويضيف في نفس الورقة البحثية "لفظ البيئة يقترب من لفظ Echology اللاتيني؛ الذي يعني الدراسة العلمية لعلاقات الكائنات الحية بوسطها الطبيعي"، أما عالمي الايكولوجيا: Herbert George Andrewartha و Birch Louis Charles فقد أكّدا التركيز على الكائن الحي باعتباره جوهر البيئة، وارتبط تعريفهما للبيئة بالتركيز على البعد الحيوي للبيئة حيث أشارا "يعتبر علم البيئة دراسة توزيع ووفرة الكائنات الحية" (Herbert, Birch, 1954, 19)، وحسب مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد باستكهولم سنة 1972 حول البيئة البشرية، فإن البيئة هي "ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما ومكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته" (عبد الكريم، 2013، 34). ويمثل هذا المؤتمر محطة تاريخية هامة لطرح ومناقشة موضوع البيئة البشرية، "يمثل إعلان استكهولم أول استعراض دقيق للأثر البشري الشامل على البيئة، فيما يشكل محاولة لصياغة نظرة عامة وأساسية على الأسلوب الذي يتيح التصدي لتحدي الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها" (هندال،2012) أما البيئة الحضرية فقد عرّفت على أنها "الفهم القائم على النظم

للعناصر الإحيائية والمادية التي تحدث في المناطق الحضرية، وتعترف بالتفاعلات بين النظم الطبيعية والنظم الاجتماعية والثقافية" (الأمانة العامة للأمم المتحدة، 2016).

أما في الجزائر فقد عرّف المشرّع البيئة في القانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث نصت المادة الرابعة منه على أن "البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية" (القانون، 2003، 9).

4. الآليات التشريعية والتخطيطية لحماية البيئة في الجزائر:

ازداد الوعي العالمي تجاه حماية البيئة لاسيما بعد مؤتمر ريو ديجانيرو، أين اندمجت العديد من الدول ضمن المساعي الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة، "بُذلت مجهودات كبيرة بعد فترة التسعينيات من أجل تحقيق تخطيط إقليمي يدمج الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، خاصة البعد البيئي الذي يعكس الدور الذي تلعبه مخططات التهيئة الإقليمية في حماية البيئة" (André، وآخ، 2010، 55).

في الجزائر؛ صِيغت كل القوانين التي جاءت تباعا وفق توجهات التعديل الدستوري لسنة 1989، والذي أدخل إصلاحات عميقة على النهج السياسي المتّبع، حيث انتقلت بموجبه البلاد من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وفي هذا السّياق يتفرّع التّخطيط المجالي على ثلاث مستويات رئيسية منها: التخطيط الاستراتيجي الذي يشمل كامل التراب الوطني وله أداة ممثلة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، أما المستوى الثاني فهو التخطيط الفني وله أدواته التخطيطية نذكر منها مخططات المجالات البرمجية الإقليمية ومخططات تهيئة الولايات وهو يشمل الأقاليم الجغرافية المتباينة للبلاد، أما المستوى الثالث فهو التخطيط العملي ممثّلا في أدوات التخطيط الحضري، نذكر منها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي ويشمل الأقاليم البلدية والمدن والأحياء السكنية. (أنظر الشكل رقم: (1)).

الشكل رقم (1): يوضّح مستويات التخطيط المجالي والحضري بالجزائر

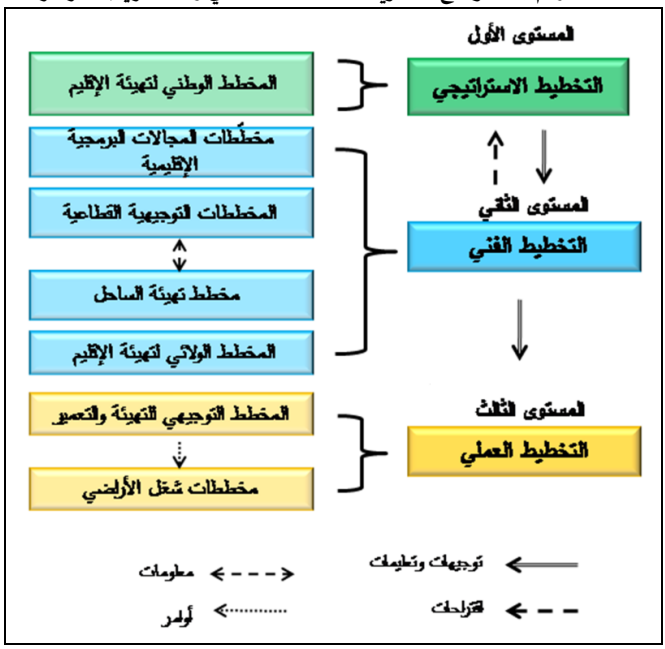

المصدر: إعداد الباحث، 2020

هذا المستوى الأخير من التخطيط تضمّنه القانون رقم 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم سنة 2004 والذي كرّس الاهداف الدستورية في مجال تهيئة وتسيير المدن وفق نهج متعدّد الفاعلين ومتعدّد القطاعات، كما واكب التشريع البيئي نفس التوجهات الجديدة ووفقا لمتطلبات التنمية المستدامة، حيث صدر القانون رقم 03/10 المؤرخ في 2010/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وهو تشريع ينسجم مع جملة الإصلاحات الدستورية ويتوافق مع الاهداف التي اقتضاها قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الصادر سنة 2001، وقد تم تعزيز هذه الجهود على الجانب المؤسساتي؛ باستحداث عدة هياكل إدارية على المستوى المركزي والولائي لغرض تحقيق النتائج المرجوة من التنمية الاقتصادية بما يتوافق مع حماية البيئة والمحافظة على ديمومة الموارد الطبيعية، ويبيّن الجدول الموالي تلخيصا لأهم ما تضمّنه التشريع البيئي والعمراني الذي تبنّته الجزائر :

الجدول رقم (1): ملخص لتطور التشريع البيئي في الجزائر

النص التشريعي	أهم الأهداف والتوصيات المتعلقة بحماية البيئة
القانون رقم 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم	- تكريس التخطيط الحضري بما يضمن الموازنة بين مختلف مكونات البيئة. - استحداث أدوات للتهيئة والتعمير تتماشى مع مبدأ المحافظة على الموارد الطبيعية.
القانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة	- التأكيد على أن التنمية المستدامة وحماية البيئة خيار استراتيجي لتهيئة الإقليم بالجزائر. - ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية مستدامة على أساس الاختيارات التي تقتضيها التنمية. - العمل على تكييف أدوات التخطيط المجالي والحضري مع توجهات التنمية المستدامة.
القانون رقم 03/10 المؤرخ في 2010/07/19 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة	- حماية البيئة تقتضي تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة والوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة. - ترقية الاستعمال التكنولوجي العقلاني للموارد الطبيعية واستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء - إشراك السكان وتدعيم الإعلام والتحسيس في تدابير حماية البيئة.

المصدر: إعداد الباحث، 2020

1.4. دور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في حماية البيئة:

استحدث المخطّط التّوجيهي نهاية سنة 1990 ضمن مسار الإصلاحات التشريعية المتعددة القطاعات، ويندرج في المستوى العملي من مستويات التخطيط المجالي بالجزائر، وهو أداة للتّخطيط المجالي والتّسيير الحضري يضبط الصّيغ المرجعية لمخططات شغل الأراضي ويحدّد التّوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي والشروط التي تسمح من جهة بترشيد استعمال المساحات، ووقاية النّشاطات الفلاحية وحماية المساحات الحسّاسة والمواقع والمناظر، ومن جهة أخرى بتعيين الأراضي المخصّصة للنّشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العامة، وقد أشار أحد الباحثين أن "المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بالإضافة الى كونه يهتم بالجوانب المعمارية التوسعية للتجمع الحضري فإنه يرسم ويحدد آفاق توسعه وعلاقاته الوسطية مستقبلا كجزء من الكل على المستوى الإقليمي وكخلية عمرانية للنسيج الحضري والمعماري على المستوى الوطني" (بشير، ت، 2000، 66)، ورغم الدور النظري الثّري لهذا المخطط في حماية البيئة إلا أن مقاربة إعداده وتنفيذه بقيت مرهونة بمركزية القرارات، وقد وضّح باحث آخر احتكار الدولة لإدارة وتسيير المشاريع التنموية ذات البعد الوطني "حافظت الدولة على دورها في إنتاج التنظيمات والبقاء كصاحب مشروع للبنى التحتية الرئيسية وبعض التجهيزات العمومية" (Rachid، 1999، 63)، وهو ما يدرج ضمن وجهات النظر التي تقلّل من دور أدوات التعمير في المحافظة على البيئة.

2.4. دور مخططات شغل الأراضي في حماية البيئة:

مخططات شغل الأراضي هي أداة تنفيذية للمخطط التوجيهي، تضبط بالتّفصيل حقوق استخدام الأراضي والبناء، وتحدد القواعد المتعلقة بالشكل الحضري وأنماط البنايات المسموح

بها واستخداماتها، "ويُعنى مخطط شغل الأراضي بالمقاييس الصغرى والجوانب النوعية والأشكال العمرانية وتأطير عمليات التجديد وإعادة التأهيل والتكثيف" (معاوية، 2016، 34). وتتميز مخطّطات شغل الأراضي بدورها التنفيذي على خلاف الدور التوجيهي لمخططات التهيئة والتعمير، وذلك بمسايرة مختلف مراحل التخطيط الحضري والبرامج التنموية، كونها تُبعث على مراحل وأولويات تحدّدها الجماعات المحلية قرابة كل خمس سنوات، فهي معدّة خصيصا لتنفيذ توجيهات المخطط العمراني الأعلى منها مستوى، وهو الأمر الذي قد يحول دون التكفل بمعالجة المشاكل البيئية على مستوى مضمون هذه المخططات (خرائط، لوائح، توصيات...) وتصبح مفرغة من محتواها في معالجة الإشكالات ذات الصلة بحماية البيئة.

5. تقديم حالة الدراسة:

تقع مدينة بئر العاتر جنوب ولاية تبسة بإقليم الشرق الجزائري، وهي مدينة حدودية مع الجمهورية التونسية تمثل همزة وصل بين عدة مدن بشمال البلاد وجنوبها ونقطة عبور بين داخل الجزائر وخارجها، وقد أُشِير لتاريخ المنطقة القديم وارتباطها بالحضارة العَاتِرِيّة باحتضانها لأهم مواقع هذه الحضارة حسب ما بيَّنَهُ (عمار، 2010). يبلغ عدد سكان بلدية بئرالعاتر حسب التقديرات الإدارية لسنة 2019 حوالي 100528 نسمة، وتقدر مساحتها بحوالي 1986,34 كلم^2 وهي ذات خصوصية تجارية وصناعية بحكم موقعها الجغرافي وبفضل بعض الثروات الطبيعية التي تزخر بها خاصة مادة الفوسفات. من الناحية العمرانية تسيطر المدينة على مجمل المرافق العمومية وعلى حوالي 90% من إجمالي السكان، مما جعل منها قطبا عمرانيا أكسبها ديناميكية حضرية متسارعة وجعل منها عاصمة لإقليم جنوب الولاية، حيث استنفذت المدينة احتياطاتها العقارية وتجاوزت حدود ومساحة المحيط العمراني المقدرة بـ: 1042 هكتارا والمحددة بموجب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي استفادت منه سنة 1994، لتصبح تقدر بـ: 1979 هكتارا بعد مراجعة دراسة هذا المخطط مع بداية سنة 2014، وتعاني مدينة بئر العاتر كغيرها من المدن الجزائرية من عدة مشاكل؛ أبرزها تتعلق بالبيئة والمحيط الحضري بتواجد عدة مخاطر صناعية تهدد سلامة السكان، بالإضافة الى تميزها بالتوسع العمراني المتسارع والاستهلاك المفرط للاحتياطات العقارية وهو ما انعكس سلبا على البيئة الحضرية.

الشكل رقم (2): صورة بالأقمار الصناعية توضح موقع مدينة بئرالعاتر.

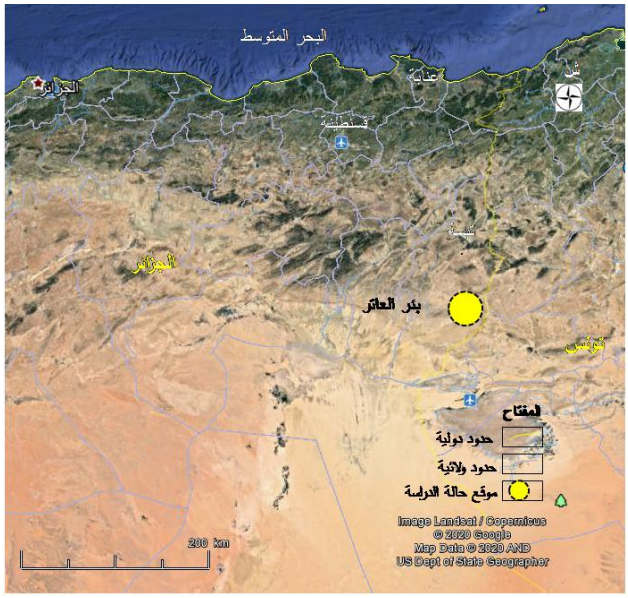

المصدر: Google Earthومعالجة الباحث، 2020.

6. العناصر المهدّدة للبيئة بحالة الدراسة:

من الناحية البيئية هناك عدة عناصر تهدّد سلامة المحيط لمدينة بئرالعاتر؛ فبعد الاطلاع على مختلف الخرائط وتقارير الدراسات العمرانية تم تحديد العناصر الآتية :

1.6. خزانات النفط:

تتوسط هذه الخزانات المدينة وتشغل مساحة 7 هكتارات، وهي عبارة عن 3 خزانات إسمنتية على شكل اسطوانات بحجم 200 م^3 للخزان الواحد، تتزود عن طريق أنبوب أرضي بقطر 200 ملم يربط هذه الخزانات بأربعة آبار نفطية تتواجد بأعالي جبل العنق بالجهة الغربية للمدينة على بعد 13 كلم، ويتم نقل المخزون فيما بعد عن طريق الصهاريج للقواعد النفطية بحاسي مسعود جنوب الجزائر، وتشكل هذه الخزانات أخطارا مختلفة على الصحة والسكينة العمومية منها أخطار الحريق وأخطار تلويث الهواء بتبخر المواد النفطية.

2.6. الوحدات الصناعية:

تتشكل هذه الوحدات الصناعية من 4 مطاحن للقمح وصناعة السميد ومصنع لأعلاف الحيوانات وكذا مستودعين لصناعة مواد البناء، وتبلغ المساحة المتوسطة لكل وحدة حوالي 8500 م^2،

ويشكل الضجيج وانتشار الغبار أهم الأخطار التي يمكن أن تلحق بالبيئة جراء استغلال هذه المنشآت.

3.6. محطات توزيع الوقود:

تتوزع هذه المحطات بمواقع مختلفة على حدود وأطراف المدينة، تبلغ المساحة المتوسطة لكل محطة بحوالي 2500 م^2، منها 3 محطات تتواجد على مقربة من أحياء سكنية جماعية، واللافت للانتباه أن هذه المحطات لا تحترم المسافات الأمنية اللازمة التي تفصلها عن المباني المخصصة للاستعمال السكني، ويتمثل تهديد هذه المحطات في خطر احتراق المواد القابلة للاشتعال كالوقود والغاز المميع وغاز البوتان.

4.6. خط السكة الحديدية:

يمتد هذا الخط من منجم الفوسفات ببلدية بئر العاتر الى غاية ميناء ولاية عنابة بشمال البلاد، وهو مخصص لنقل مادة الفوسفات المعالج لغرض تسويقها انطلاقا من ميناء عنابة، يمر هذا الخط بجوار عدة أحياء سكنية من الجهة الشرقية والشمالية للمدينة على طول 6.70 كلم، ويشكل تهديدا لسلامة المارة من السكان خاصة مع انعدام ممرات آمنة وعدم وجود الحماية على جانبيّ السكة الحديدية، بالإضافة للضجيج الناتج عن احتكاك العربات.

5.6. منجم الفوسفات:

يعود تاريخ اكتشاف الفوسفات بمنطقة جبل العنق ببئر العاتر الى سنة 1894 وأنجز خط السكة الحديدية سنة 1955 لربط المنجم بميناء عنابة، حاليا تسهر شركة مناجم الفوسفات على تسيير المركب المنجمي المكون من عدة وحدات صناعية لمعالجة مادة الفوسفات، وتقدر طاقة الإنتاج من 1 الى 1.70 مليون طن سنويا، ويقارب احتياط الفوسفات بالمنطقة حوالي 2.8 مليار طن، ومن المعروف أن النشاطات المنجمية كغيرها من نشاطات استغلال الموارد الطبيعية لها تأثير على البيئة لاسيما الغلاف الجوي والمياه الجوفية.

6.6. أنابيب الغاز العابر للمتوسط:

بداية دخول تصدير الغاز الجزائري نحو ايطاليا عبر الأنابيب كانت سنة 1983، وتقدر طاقة التموين بـ 13 مليار م^3 سنويا من الغاز الطبيعي باتجاه السوق الإيطالية حتى آفاق سنة 2030، وتمتد هذه الأنابيب من منطقة حاسي الرمل باتجاه ايطاليا عبر البحر المتوسط، وتقطع إقليم بلدية بئر العاتر بمحاذاة النسيج العمراني من الجهة الشرقية على بعد 920 م، وكانت في البداية عبارة عن أنبوب واحد وتم تدعيمها لتصبح حاليا ثلاثة أنابيب بقطر 1220 ملم لكل أنبوب، وتشكل إحدى العناصر المهددة للبيئة وأهمها تكمن في خطر الانفجار.

7.6. مصبّات الصرف الصحي:

يبلغ عدد مصبّات الصرف الصحي غير المعالجة بـ 6 مصبّات، موزعة على حدود المدينة من الجهة الشرقية والجهة الشمالية والجهة الشمالية الغربية عبر أنابيب إسمنتية تتراوح أقطارها من 600 ملم الى 1200 ملم، تنقل المياه المستعملة وتصرفها نحو الفضاء المفتوح بشكل عشوائي تنتقل المياه المستعملة من خلاله الى الأودية والمجاري المائية وتؤثر سلبا على المحيط والأراضي الفلاحية المجاورة وسكان المناطق المحيطة بالمدينة والمقدر عددهم بـ: 2200 نسمة.

8.6. المفرغة العمومية للنفايات الحضرية:

تتواجد مفرغة عمومية للنفايات الحضرية الصلبة والنفايات الهامدة بالجهة الجنوبية الشرقية على مسافة 1 كلم من المحيط العمراني وتتربع على مساحة 40 هكتار، وهي مسيّرة من طرف مصالح البلدية وتمت تهيئتها سنة 2009 لتصبح مفرغة عمومية مراقبة إلا أن المشروع لم يكتمل وبقيت مفتوحة على الفضاء الخارجي.

الشكل رقم (3): يبين العناصر المهدّدة للبيئة بمدينة بئر العاتر

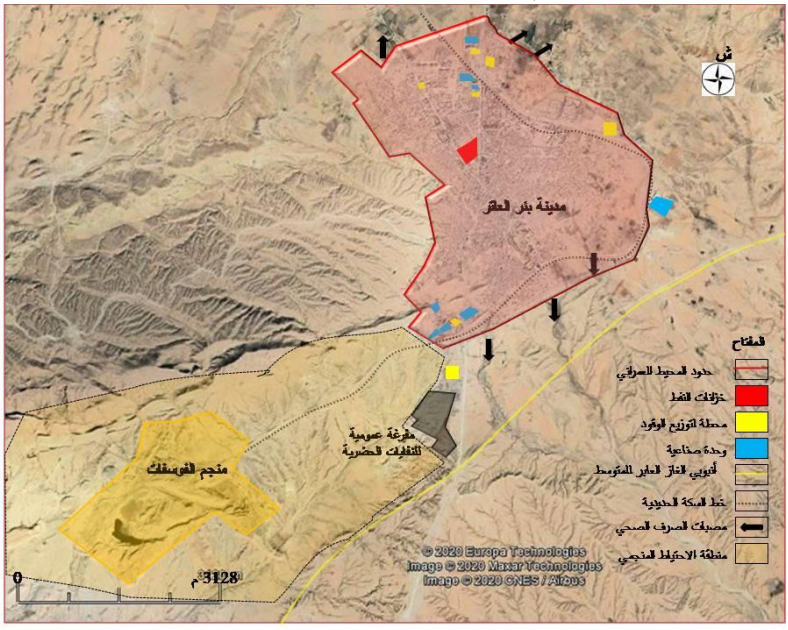

المصدر: Google Earth ومعطيات المخطط التوجيهي ومعالجة الباحث، 2020

7. دور المخطط التوجيهي لبلدية بئر العاتر في حماية البيئة:

استفادت بلدية بئر العاتر سنة 1994 من دراسة تخص إعداد المخطط التوجيهي، ومن أهم التوصيات والتوجيهات التي اقرّها المخطط حيال الأخطار البيئية السالفة الذكر نوجز كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): يبين دور المخطط التوجيهي تجاه العناصر المهددة للبيئة بحالة الدراسة

الرقم	العناصر المهددة للبيئة	دور المخطط التوجيهي	آليات التنفيذ
01	خزانات النفط	تحويل نشاط تخزين النفط وتخصيص الأرضية لوظائف سكنية وخدمية	مخطط شغل أراضي خاص
02	الوحدات الصناعية	الإبقاء على هذه الوحدات كواقع قائم لا يتم التدخل بشأنه، مع الإبقاء على إجراءات حماية البيئة أثناء ممارسة النشاطات	دراسات التأثير على البيئة
03	محطات توزيع الوقود	الإبقاء على هذه الوحدات كواقع قائم لا يتم التدخل بشأنه، مع الإبقاء على إجراءات حماية البيئة أثناء ممارسة النشاطات	دراسات التأثير على البيئة
04	خط السكة الحديدية	المحافظة على نفس المسار المتبع حاليا مع التأكيد على ترك واحترام مسافة الأمان المقدرة بـ 25 م من الجهتين.	مخطط التهيئة العامة
05	منجم الفوسفات	توجيه التوسع العمراني نحو الشمال تجنبا لتوسع المدينة على أراضي الاحتياطات المنجمية.	مخططات شغل الأراضي الخاصة بالتوسع العمراني
06	أنابيب الغاز العابر للمتوسط	ضرورة ترك واحترام مسافة الأمان المقدرة بـ 75 م من كل جهة.	مخطط التهيئة المجالية
07	مصبات الصرف الصحي	اقتراح انجاز محطة تصفية بالجهة الشرقية للمدينة.	مشروع قطاعي
08	المفرغة العمومية	التأكيد على موقع المفرغة وتخصيصه لهذا الغرض.	لا توجد آلية محدّدة للتنفيذ

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية بئر العاتر ،2020.

من خلال تحليل توصيات المخطط التوجيهي؛ يتضح أن هذا الأخير وجّه لتحقيق أهداف تتعلق بالتنمية العمرانية والاقتصادية للبلدية، وقد أهمل الى حد كبير البعد البيئي في التكفل بوضع حلول للمشاكل التي تعاني منها البلدية.

8. دور مخططات شغل الأراضي لبلدية بئر العاتر في حماية البيئة:

يحدّد المخطط التوجيهي نوع التدخل العمراني والمدى الزمني لمخططات شغل الأراضي التي تتحكم بدورها في البرمجة العمرانية الكمية، وبالنظر للوضعية العمرانية لمدينة بئر العاتر من ناحية التغطية بمخططات شغل الأراضي يمكن القول بأن هناك تأخر كبير في برمجة الدراسات العمرانية ناهيك عن تجسيد المشاريع المنبثقة عن هذه الدراسات، فقد استفادت البلدية من 6 دراسات تغطي مساحة 606 هكتار منها ثلاثة دراسات خاصة بالتوسع العمراني وثلاثة دراسات

خاصة بتهيئة وتنظيم الأحياء السكنية الموجودة، كما أفرزت مراجعة المخطط التوجيهي على إدراج 7 مخططات شغل أراضي جديدة تتعلق بالتوسع العمراني حتى أفاق سنة 2034 مع الاحتفاظ بنفس مخططات شغل الأراضي الأصلية مع تكثيفها عمرانيا، ويمكن تلخيص هذه الوضعية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): وضعية مخططات شغل الأراضي لبلدية بئر العاتر

رقم المخطط	المساحة (هكتار)	نوع التدخل العمراني	تاريخ المصادقة	نسبة المساحة المدروسة	التوجهات المتعلقة بحماية البيئة
المخطط A	130	تهيئة حضرية لأحياء سكنية موجودة	2010	%61	أشار تقرير الدراسة الى بعض الإجراءات البسيطة لحماية البيئة
المخطط B	79	إعادة الهيكلة لحي سكني فوضوي	/	/	/
المخطط C	515	تنظيم عمراني لأحياء سكنية غير منظمة	2005	%15	أشار تقرير الدراسة الى بعض الإجراءات البسيطة لحماية البيئة
المخطط D_1	93	توسع عمراني على المدى المتوسط	1999	%100	تم اقتراح حديقة عمومية بالمخطط ومساحات خضراء
المخطط D_2	115	توسع عمراني على المدى المتوسط	2002	%100	أشار تقرير الدراسة الى بعض الإجراءات البسيطة لحماية البيئة
المخطط E	78	توسع عمراني على المدى البعيد	2013	%100	أشار ت الدراسة للاحتفاظ بالمساحات الخضراء الموجودة من قبل
المخطط F	10	تحويل نشاط تخزين النفط	/	/	/
المخطط G	22	تهيئة منطقة النشاط التجاري	/	/	/
المخططات من 1 الى 7	937	توسع عمراني على المدى القريب والمتوسط والبعيد	/	/	/

المصدر: تقرير المخطط التوجيهي ومعالجة الباحث، 2020

من خلال تحليل المعطيات الواردة في الجدول يتّضح أن مخططات شغل الأراضي المصادق عليها لم تتجاوز تغطية سوى 53% من المساحة المبرمجة، كما تجدر الإشارة إلى أن ثلاثة مخططات من أصل ستة مخططات مصادق عليها خصّصت للتوسع العمراني بتوظيف الفضاءات اللازمة لقطاع السكن والمرافق العمومية الضرورية تحسبا للزيادة السكانية المتوقعة، بينما تم تغطية بعض الأحياء السكنية بثلاثة دراسات عمرانية مهمتها تتلخص في التهيئة والتنظيم العمراني لإنجاز بعض المشاريع مثل تجديد شبكتي المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي وتهيئة

المساحات وتعبيد الطرقات دون اقتراح أية مرافق عمومية بسبب انعدام المساحات الشاغرة، وهو ما يقلل من أهمية هذه الدراسات ويجعلها تقتصر على اقتراح مشاريع للتهيئة أو استعمالها لتسوية الوضعية القانونية للسكنات المنجزة بطريقة غير قانونية. كما يلاحظ بأن القطاعات العمرانية التي تقع ضمن مجالاتها بعض المنشآت المهدّدة للبيئة لم يتم دراستها بعد، وهو الأمر الذي يفسح المجال للمبادرات الخارجة عن منظومة التخطيط الحضري لمعالجة الممارسات السلبية التي تعيق مسألة حماية البيئة. كما أن مراجعة المخطط التوجيهي لم تضف الشيء الكثير للدراسة الأصلية باستثناء تحديد مجالات التوسع العمراني حتى آفاق سنة 2034 ببرمجة مخططات شغل أراضي لهذا الغرض، مما يوحي بإبعاد الجانب البيئي في كثير من الحالات.

الشكل رقم (4): يبين توزيع مخططات شغل الأراضي بمدينة بئر العاتر

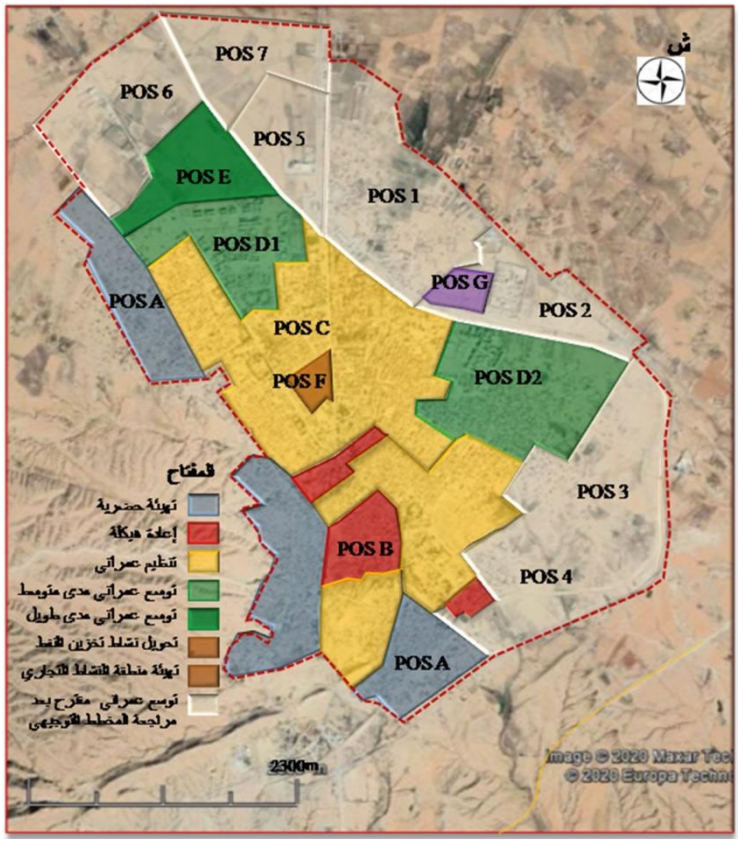

المصدر: Google Earth ومعطيات المخطط التوجيهي ومعالجة الباحث، 2020

إن أدوات التعمير بمدينة بئر العاتر حافظت على دورها التقليدي الذي يستند على البرمجة والتخطيط الحضري، وأهملت الجوانب الأخرى المتعلقة بحماية البيئة الحضرية، وقد بيّنت

الدراسة ضعف دور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في إدماج البعد البيئي ضمن التوجيهات المتعلقة بمخططات شغل الأراضي، كما وجّهت مخططات شغل الأراضي لعمليات التوسع العمراني والتهيئة الحضرية بعيدا عن معالجة المشاكل البيئية المطروحة. ونشير في هذا الإطار لتوافق نتائج البحث مع الفرضيات المطروحة.

الجدول رقم (4): يبيّن أبرز النتائج والفجوات المتعلقة بنقص حماية البيئة

	أهم نقاط الضعف في حماية البيئة
منظومة التخطيط المجالي	- عدم إدراج حماية البيئة ضمن المستويات العليا من المنظومة (التخطيط الاستراتيجي)
المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	- يتميز بمقاربة تُغلّب حاجة الاقتصاد والتنمية على مقتضيات حماية البيئة - عدم المزج بين النشاطات الصناعية والتجارية والدراسات البيئية المطلوبة - محدودية المخطط في حماية البيئة والاكتفاء بوضع اللوائح والإرشادات المتعلقة بحماية السكان
مخططات شغل الأراضي	- توجيه الدراسات لعمليات التوسع العمراني والتهيئة الحضرية - إغفال البعد البيئي في مختلف مراحل التعمير التي تغطيها مخططات شغل الأراضي - نقص في إعداد الدراسات خاصة تلك المتعلقة بجوانب تخص حماية البيئة

المصدر: إعداد الباحث، 2020

الخلاصة والتوصيات:

خلُص البحث لمحدودية المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في إيجاد الحلول للمشاكل البيئية التي تعاني منها مدينة بئر العاتر، كما سجّلت الدراسة نقصا كبيرا في تغطية المحيط العمراني بدراسات مخططات شغل الأراضي خاصة تلك المتعلقة بقطاعات عمرانية تشهد تهديدات ومخاطر بيئية، مع ملاحظة تخصيص أغلب الدراسات لعمليات التوسع العمراني والتهيئة الحضرية. وعليه يقدّم البحث بعض التوصيات كمحاولة لمعالجة النقص والتقصير الملاحظ على أدوات التعمير في دورها المنوط بحماية البيئة كما يلي:

- القيام بإصلاحات إضافية على منظومة التشريع البيئي وجعلها متجانسة مع منظومة التخطيط المجالي والحضري.
- التأكيد على مسألة حماية البيئة ضمن دراسات المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير بالعمل على إثراء وتوسيع مضمون هذه المخططات ليشمل مختلف الجوانب المرتبطة بحماية البيئة كإدراج مخططات التعمير الايكولوجي، ومخططات النجاعة البيئية.
- توسيع أهداف مخططات شغل الأراضي وجعلها تتماشى مع توصيات المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير لاسيما في معالجة الحالات الموجودة ، وإقحام البعد البيئي في التعمير المستقبلي.
- إعادة النظر في دراسات التأثير على البيئة وجعلها متوافقة مع منظومة التخطيط الحضري.

المراجع:

- أبو العلا، عبد القادر محمد. (2009). *البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي*. [وثيقة PDF] تم الاسترجاع منة الرابط: http://awqafshj.gov.ae/ar/download.aspx?file=ShrjaLabel02-03-2013-03-56-05.pdf

- التيجاني، بشير. (2000). *التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- سعيدوني، معاوية. (2016، مارس). أزمة التّحديث والتّخطيط العمراني في الجزائر: جذورها، واقعها، آفاقها، *مجلة عمران*، (العدد 16)، 46.7.

- عمورة، عمار. (2010). *الجزائر بوابة التاريخ: ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر عامة*. الجزائر: دار المعرفة.

- غونتر، هندال. (2012). *إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية: إعلان استكهولم 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992*. [وثيقة PDF]. تم الاسترجاع من الرابط: https://legal.un.org/avl/pdf/ha/dunche/dunche_a.pdf

كردون، عزوز. (2001). *البيئة في الجزائر مراعاة الاعتبارات البيئية في تقييم المشاريع الصناعية*. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

- مشان، عبد الكريم. (2013). *دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية*، بسكرة، الجزائر: جامعة بسكرة

- منظمة الأمم المتحدة. (2016). *ورقة السياسات رقم 8: الإيكولوجيا الحضرية والقدرة على الصمود*. تم الاسترجاع من الرابط: http://habitat3.org/wp-content/uploads/Policy-Paper-8-Arabic.pdf

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2003). العدد 43، ص. 9.

-Herbert, A. & Birch, L. (1954). *The Distribution and Abundance of Animals*. Chicago Press, University of Chicago, [PDF Document]. Retrieved from https://www.caryinstitute.org/news-insights/definition

-Pierre, A. Claude, D. & Jean-Pierre , R. (2010). *L'évaluation des impacts sur l'environnement: Processus, acteurs et pratique pour un développement durable,* Presses Internationales Polytechnique, Canda.

-SIDI BOUMEDINE, R. (1999). *l'urbain dans le monde arabe, politique, instruments et acteurs*. édition: CNRS Paris.